

Distr.: General
16 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من البعثة الدائمة
لأرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة
السامية لحقوق الإنسان

تهدّي البعثة الدائمة لجمهورية أرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أطيب تحياتها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويشرفها أن تقدم طيه رسالة موجهة من السفير والممثل الدائم لجمهورية أرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، شارل أزنافور، إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بمضمون التقرير الوطني المقدم من أذربيجان إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/WG.6/30/AZE/1)، وبالأسلوب المستخدم فيه الذي ينتهك مبادئ وأهداف الاستعراض الدوري الشامل على النحو المبين في مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة من المفوضية السامية أن تعمم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، في إطار البند ٦ من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13555(A)



* 1 8 1 3 5 5 5 *

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة من البعثة الدائمة لأرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

رسالة موجهة من السفير والممثل الدائم لجمهورية أرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى مضمون التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل المقدم من أذربيجان، وإلى الأسلوب المستخدم فيه الذي ينتهك مبادئ الاستعراض الدوري الشامل وأهدافه (قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥).

ومنذ الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، ما فتئت أذربيجان تنتهك على نحو منهجي إجراء الاستعراض الدوري الشامل بمحاولتها تشويه جوهر الاستعراض، الذي ينبغي أن "يُجرى بطريقة غير مسيئة" وفقاً لـ "ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك العالمية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها". وفي البداية، كانت هذه الانتهاكات تتمثل في المقاطعة المبتذلة للبيانات التي يُدلي بها ممثلو أرمينيا، وفي رفض أي توصيات مقدمة من بلدي (كان معظمها يستند إلى توصيات هيئات الرصد التابعة للأمم المتحدة). والآن، باتت أذربيجان تستخدم تقريرها الوطني لأغراض التضليل الإعلامي والدعاية بشأن مسألة ناغورنو - كاراباخ، عن طريق التفسيرات المتحيزة والمشوهة، في محاولة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في أذربيجان.

وتعمل أذربيجان على نشر الأكاذيب بطريقة منهجية على نطاق المجتمع الدولي، بالسعي إلى تقديم ناغورنو - كاراباخ كـ "إقليم خارج عن السيطرة"، وغير خاضع للقانون والنظام. والحقيقة هي عكس ذلك تماماً: فخلافاً لأذربيجان، تتمتع ناغورنو - كاراباخ (الاسم الرسمي هو "جمهورية أرتساخ") بحكومة وبرلمان منتخبين ديمقراطياً، وبنظام قضائي يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة، وبمجتمع مدني مفعم بالحياة، وبمدافعين مستقلين عن حقوق الإنسان، وبوسائط إعلام حرة.

ومنذ الاستقلال، دأب شعب أرتساخ على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وعلى تغيير قادته بأسلوب ديمقراطي، وهو أمر فشل النظام المتوارث في أذربيجان في توفيره لمواطنيه. وأودّ ههنا أن أتناول بعض الفقرات المضللة الواردة في التقرير الوطني المقدم من أذربيجان.

فأولاً تسعى أذربيجان، عن طريق إساءة تفسير معنى النزاع الدائر، إلى تقويض حق شعب ناغورنو - كاراباخ في تقرير المصير، وهي مسألة تعرضها أذربيجان زوراً على أنها مسألة استعادة السلامة الإقليمية. إذ يشكل حق الشعوب في تقرير المصير إحدى القواعد الأساسية الملزمة والمعترف بها عالمياً للقانون الدولي؛ وينشأ تنفيذها عن الالتزامات والتعهدات الدولية التي أعلنتها الدول، وفي طليعتها ميثاق الأمم المتحدة والعهدان. وعلاوة على ذلك، فإن ردّ دولة ما رداً عسكرياً عدوانياً على التطلعات السلمية للشعوب فيما يتعلق بممارسة حقها في تقرير المصير

لا يضيف فقط صفة الشرعية على هذه التطلعات، إنما يجرد المعتدي من أي حق في المطالبة بالسلطة على تلك الشعوب.

ثانياً، يقر المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، بأن الهيئة الوحيدة المكلفة دولياً بالاضطلاع بجهود التسوية بشأن نزاع ناغورنو - كاراباخ هي الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا تزال محاولات أذربيجان الهادفة إلى تقويض تلك الهيئة والحصول على تنازلات أحادية الجانب عن طريق التهديد باستخدام القوة، تمثل العقبة الرئيسية أمام تسوية سلمية تفاوضية قائمة على التنازلات المتبادلة.

ويرد في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تفرط أذربيجان في الإشارة إليها اعتراف بأن الأرمن في ناغورنو - كاراباخ هم طرف مباشر في النزاع. أما محاولات تقديم أرمينيا على أنها "المعتدي" من خلال الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فهي محاولات مضللة تماماً وتشكل تلاعباً صارخاً بمحتواها. إذ لا تتضمن تلك القرارات سوى دعوات إلى أرمينيا لكي تمارس نفوذها على الأرمن في ناغورنو - كاراباخ من أجل إيجاد حل للنزاع. وعلى الرغم من جميع الجهود التي تبذلها أرمينيا والوسطاء الدوليون، لا يزال النزاع بدون حل نتيجة لمواصلة استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة من جانب أذربيجان ضد شعب ناغورنو - كاراباخ.

وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٤٣ المتخذ في عام ٢٠٠٨، تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار غير ملزم ولا يؤيده سوى ٣٩ من الدول الأعضاء. وكان هناك ١٥٤ بلداً من البلدان التي إما صوتت ضده، أو امتنعت عن التصويت أو لم تشارك فيه. والأهم من ذلك هو أن الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أي ممثلي فرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، صوتوا ضد القرار، وذكروا أن من شأنه عرقلة سير عملية متوازنة بدأت منذ عهد بعيد من أجل إيجاد تسوية للنزاع في ناغورنو - كاراباخ، وهو ما يشير إلى الآثار السلبية المترتبة على ذلك القرار.

وأودّ أن أسترعي انتباهكم إلى عامل هام للغاية بشأن الإحصاءات المقدمة من أذربيجان؛ ولو أخذت الإحصاءات الرسمية لأذربيجان على محمل الجد، فهذا يعني أن عدد المشردين داخلياً المسجلين لديها في أوائل تسعينات القرن الماضي لا يزال متنامياً باستمرار. وهذا ما يشير إلى أن البلد انتهك حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية على مدى ربع قرن تقريباً، في حين كان يتعين عليه، في الواقع، العمل على إدماجهم بشكل فعال باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً لتحقيق النجاح في نظام حماية اللاجئين. وتطبق الحكومة الأذربيجانية منهجية مضللة لاحتساب المشردين داخلياً واللاجئين. إذ يسجل أطفال وأحفاد المشردين داخلياً واللاجئين أيضاً باعتبارهم مشردين داخلياً (وفقاً للتقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل، وقد بلغ عددهم ٢٠٠.٠٠٠ ١ فرد). ويتعارض هذا المبدأ مع المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2).

ويدّعي النظام المتوارث في أذربيجان ادعاءات كاذبة بشأن ثقافات الشعوب الأخرى التي أقامت في إقليمه الحالي وطُردت منه أو أُدمجت فيه قسراً، أيّا كانت؛ وحين بدت تلك الادعاءات عقيمة بوجه خاص، حتى بالنسبة إلى السلطات الأذربيجانية، لم تتردد هذه الأخيرة في تدمير التراث الثقافي للشعوب الأخرى بالوسائل العنيفة. ومن الأمثلة العديدة الموثقة على

ذلك، يمكن ذكر المقبرة الأرمنية في جوغا (جولفا) التي ترقى إلى القرون الوسطى، والتي دُمرت بشكل متعمد على يد السلطات الأذربيجانية في وقت السلام بهدف محو أي آثار للسكان الأرمن الأصليين في تلك الأراضي. ونتيجةً لهذه الأعمال الوحشية، لم يبقَ هناك اليوم أي أثر للحضارة الأرمنية التي كانت مزدهرة في ما مضى في ناخيجيفان.

وفيما يتعلق بـ "الانتهاكات الجسيمة" التي تعرضها أذربيجان زوراً إلى أرمينيا، أود أن أذكر بالهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان في نيسان/أبريل ٢٠١٦، والذي كان يمثل أخطر تصعيد للنزاع منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي غير المحدود بين أذربيجان وناغورنو - كاراباخ وأرمينيا في عام ١٩٩٤. وترافق العدوان الأذربيجاني في نيسان/أبريل ٢٠١٦ مع انتهاكات جسيمة ومروعة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين المسلمين والجرائم المرتكبة بأسلوب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كقطع رؤوس الأفراد المدنيين والعسكريين الأرمن، وقطع آذانهم وآنافهم والعبث بالجثث. ومنذ بداية العدوان الأذربيجاني، استهدف الجيش الأذربيجاني الهياكل الأساسية المدنية والسكان المدنيين في أرتساخ (ناغورنو - كاراباخ)، بما في ذلك الأطفال وكبار السن الأرمن، قصداً بطريقة عشوائية. ودعت أرمينيا ومنطقة أرتساخ المنظمات الدولية إلى زيارة أرتساخ وتقييم الحالة فيها وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجيش الأذربيجاني خلال العدوان الذي نفذته في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وعلى النقيض من هذا الموقف، لم تمنح أذربيجان إذناً لممثلي المنظمات الدولية بدخول المنطقة، بل إنها رفضت لهم ذلك.

وأود أن أقدم بعض المعلومات فيما يتعلق بالدعوى الجنائية للمواطنين الأذربيجانيين، شهباز غولييف وديلغام أسغاروف، وهما المخربان اللذان عبرا الحدود بطريقة غير قانونية إلى جمهورية ناغورنو - كاراباخ في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وكانا مسلحين بالأسلحة والذخائر. واحتجزتهما سلطات إنفاذ القانون التابعة لجمهورية ناغورنو - كاراباخ بتهم عبور الحدود بطريقة غير قانونية، والحيازة غير المشروعة للأسلحة، والتجنس، والاختطاف المسلح، وما إلى ذلك. ونحن مضطرون للتذكير بأن عضواً ثالثاً في هذه المجموعة، يُدعى حسن حسنوف، قتل السيد سركيس أبراهاميان، واختطف وقتل صبيّاً كان يبلغ من العمر ١٧ عاماً ويُدعى سمباط تساكانيان، وأصاب السيدة كارين دافتيان بجراح خطيرة. وقُتل حسنوف بعد أن قاوم المكلفين بإنفاذ القانون في جمهورية ناغورنو - كاراباخ مقاومةً مسلحة. وألقي القبض في وقت لاحق على القتلة الأذربيجانيين وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حكمت محكمة القضاء العام الابتدائية لجمهورية ناغورنو - كاراباخ على غولييف وأسغاروف بالسجن. وأود الإشارة هنا إلى أنه توفّر للجنايين محامون للدفاع عنهم وجرت محاكمتهم بطريقة عادلة وفقاً لقانون العقوبات الساري في أرتساخ (ناغورنو - كاراباخ). وحضر المحاكمة ممثلون عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وعند الإشارة إلى الحكم الصادر في قضية "شيراغوف وآخرون ضد أرمينيا"، ينبغي ألا يغيب عن الذهن أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أصدرت إلى جانب هذا الحكم، وفي اليوم نفسه (أي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥) قراراً مماثلاً في قضية "سرغسيان ضد أذربيجان" المتعلقة أيضاً بالحق في الملكية للاجئين والمشردين نتيجةً للنزاع الدائر في ناغورنو - كاراباخ. وفي

الحكم الصادر في قضيتي سرغسيان وشيراغوف، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن "الأطراف المعنية مسؤولة عن إيجاد حل سياسي للنزاع، وهي تتطلع إلى نتائج المفاوضات بشأن التسوية السلمية التي تمثل السبيل الوحيد لإيجاد حل". وكما ترون، هنا أيضاً، ينطوي التقرير الوطني الأذربيجاني على تضليل للمجتمع الدولي عن طريق إخفاء حقائق هامة.

وعلى ضوء ما ذكر أعلاه، ومع مراعاة أنه وقع، أثناء عرض التقرير الوطني الأذربيجاني في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، عدد من الانتهاكات الإجرائية، بما في ذلك تضمين النص حاشية متناقضة لا علاقة لها بحقوق الإنسان ولا تستوفي أحد الأهداف الرئيسية للاستعراض الدوري الشامل ("تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع")، يحدوني أمل كبير في أن يتم خلال الجولة الثالثة الحالية للاستعراض الدوري الشامل احترام المبدأ الأساسي للاستعراض، وهو مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع الدول، مما سيسهم في تعزيز مصداقية الاستعراض بوصفه آلية حكومية دولية تعاونية.

شارل أزنافور

السفير والممثل الدائم